

ورقة مرجعية بشأن نماذج تقديم التقارير الطوعية

مقدمة

1. أعدت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة هذه الورقة بناءً على طلب الرئيسين المشاركين الفريق العامل المعني بالشفافية وإعداد التقارير للذات طلباً من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إعداد وثيقة أولية تحدد المجالات التي سيتم دراسة تعديلها في نماذج تقديم التقارير من أجل معالجة أوجه انعدام اليقين وانعدام الاتساق أو لضمان التوافق مع أداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت وقاعدة البيانات العامة المقترحة التي يمكن البحث فيها.

2. منحت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الولاية القانونية لتلقي وإتاحة وتوزيع التقارير التي تتطلبها معاهدة تجارة الأسلحة بموجب المادة 18 من المعاهدة. وبصفتها مستودع الوثائق/محل إيداع تقارير معاهدة تجارة الأسلحة، تمتلك أمانة معاهدة تجارة الأسلحة عدة سنوات من الخبرة في مراجعة تقارير الدول الأطراف والتواصل مع الدول الأطراف بشأن بتقاريرها، وتشمل تدريب ممثلي الدول الأطراف على إكمال التقارير وتسليمها والإجابة عن الاستفسارات المتعلقة بكيفية ملء التقارير وطلب التوضيح من الدول الأطراف بشأن محتوى التقارير المقدمة. ومن خلال هذه الخبرة، اكتسب أمانة معاهدة تجارة الأسلحة فهماً متعمقاً لبعض التحديات التي تواجهها الدول الأطراف في استكمال وتقديم تقاريرها ومنها التحديات المحددة المتعلقة باستخدام نماذج تقديم التقارير الطوعية التي صدق عليها المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة وأوصى باستخدامها (انظر الفقرة 25 من [التقرير النهائي للمؤتمر الثاني للدول الأطراف](#) (ATT/CSP2/2016/5)).

3. صُممت هذه الورقة لتقديم نقطة انطلاق/بدء للمناقشات التي سوف تتم بموجب عنصر جدول الأعمال رقم 2 (التحديات المتعلقة بإعداد التقارير) للاجتماع الأول للفريق العامل المعني بعملية المعاهدة المزمع عقده في 06 شباط/فبراير 2020. يستعرض الجزء الأول من هذه الورقة بعض المفاهيم المتعمقة والملاحظات من قبل أمانة معاهدة تجارة الأسلحة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها الدول الأطراف المتعلقة أو الناجمة عن الإصدارات الحالية من نماذج إعداد التقارير، وتشمل القضايا المرتبطة بالآتي:

- اللغة والصياغة
- الصيغة
- الأمور المغفلة

4. ويستعرض الجزء الثاني من هذه الورقة بعض القضايا الناشئة أو التي قد تنشأ نتيجة استخدام نماذج إعداد التقارير كأساس لأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت. وعلى مدار هذه الورقة، تقدم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة حلولاً مقترحة أو نهجاً تبادلية لتخفيف التحديات والقضايا المشاهدة.

المشاهدات المتعلقة بنماذج إعداد التقارير الحالية لمعاهدة تجارة الأسلحة

اللغة

5. يشوب الغموض بعض اللغة المستخدمة في نماذج إعداد التقارير أو يمكن زيادة وضوحها وقد أدت بعض الصياغة إلى حالات من سوء الفهم بين الدول الأطراف المقدمة للتقارير. على سبيل المثال، تظهر عبارة أن هذا التقرير 'يُتاح للدول الأطراف فحسب'¹ في كل من نموذج إعداد التقارير الأولية ونموذج إعداد التقارير السنوية. وبلي هذه العبارة مربع اختيار واحد، في حين أن أغلبية الأسئلة التي يُجاب عنها 'بنعم/لا' يعقبها مربعي اختيار: مربع اختيار 'نعم' ومربع اختيار 'لا'. وقد أدت صياغة السؤال وغياب مربع اختيار 'نعم' وآخر للإجابة بـ'لا' إلى بعض الارتباك. على سبيل المثال، أوضحت إحدى الدول أنها افترضت - نتيجة عدم وجود مربع اختيار 'نعم' ومربع اختيار 'لا' - أنها إذا وضعت علامة '(X)' خارج المربع، فإن هذا سوف يشير إلى أن التقرير 'غير متاح

¹ في التقرير الأولي، يرد هذا السؤال بالصيغة: 'يُتاح هذا التقرير الأولي للدول الأطراف فحسب'. وفي نموذج التقارير السنوية، يظهر هذا السؤال مرتين: 'يُتاح هذا التقرير السنوي عن الصادرات للدول الأطراف فحسب' و'يُتاح هذا التقرير السنوي عن الواردات للدول الأطراف فحسب'.

سوى للدول الأطراف: البديل المقترح: سيكون من الأبسط والأوضح للدول الأطراف التي تقوم بملء النموذج أن يُسأل السؤال ببساطة بالصيغة التالية: 'هل تود أن يتاح هذا التقرير بصورة عامة على الموقع الإلكتروني لمعاهدة تجارة الأسلحة؟' وأن يتبعه مربع اختيار 'نعم' ومربع اختيار 'لا'.

6. بالإضافة إلى ذلك، فإن صياغة العديد من أقسام التقرير الأولي في صورة عبارات تجيب عنها الدول الأطراف بنعم أو لا، ولكنها ليست أسئلة وجه التحديد. وقد يساعد تحويل بعض هذه العبارات إلى أسئلة الدول الأطراف في الإجابة عنها بصورة أوضح أو قد يساهم في توضيح المعلومات المطلوبة. على سبيل المثال، القسم 6 من نموذج إعداد التقرير الأولي بشأن تعريف الدول القائمة بالسمرسة: 'تعريف السمرسة المستخدم في التشريع الوطني'، ثم يترك مساحة للإجابة: البديل المقترح: ربما ينبغي أن يسأل هذا القسم 'هل يتضمن تشريعكم الوطني تعريفاً للسمرسة؟' ثم يعقبه: 'إذا كان الأمر كذلك، فما هو؟' أو 'هل يتضمن التعريف الأنشطة التالية...؟' ويورد قائمة بالمقترحات.

الصيغة

7. في حالات عديدة، قد يساعد الدول الأطراف وجود قائمة تحقق بالإجابات الممكنة. على سبيل المثال، العبارة الواردة في القسم 2.ب من نموذج التقرير الأولي: 'الاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها والتي تعتبر ذات صلة بتطبيق المادة 6(2)' قد تصاغ على نحو أفضل في صورة سؤال مثل: 'أي الاتفاقيات التالية تشارك فيها كطرف وهل تعتبرها ذات صلة بالمادة 6(2)؟'، على أن تليها قائمة بالاتفاقيات المحتملة بالإضافة إلى فئة بعنوان 'أخرى'. بالمثل، يمكن للأقسام التي تطلب من الدول الأطراف تحديد 'وزارات أو هيئات حكومية قد تكون مشاركة في عملية صنع القرار' أن تتضمن قائمة تحقق تضم خيارات تجعل من الأسهل على الدول الأطراف إكمالها.

8. وفي الوقت نفسه، هناك مجالات قد تفيد فيها الأسئلة المفتوحة. على سبيل المثال، في سياق المادة 11 (تحويل الوجهة) - ومجالات المعاهدة الأخرى التي من المتوقع أن يتم تبادل المعلومات بشأنها - قد يكون من المفيد توجيه السؤال 'كيف تتبادل المعلومات مع الدول الأخرى للمساعدة في تخفيف مخاطر تحويل الوجهة الناتجة عن النقل (أذكر أمثلة)؟' على الرغم من أن الأسئلة المغلقة (مثل 'هل لديك قائمة وطنية للأصناف الخاضعة للرقابة؟' نعم/لا) تزيد من القدرة على مقارنة المعلومات المقدمة من الدول الأطراف في تقاريرها وتقديرها كمياً، إلا أن الأسئلة المفتوحة يمكن أن تؤدي إلى نطاق واسع من المعلومات بشأن النهج المختلفة وممارسات الدول.

الأمر المغفلة

9. هناك بعض الأسئلة المباشرة التي يمكن توجيهها ولكنها أغفلت من نماذج إعداد التقارير. على سبيل المثال، يرد في القسم 1.ج من نموذج التقرير الأولي ما نصه: 'تم إخطار أمانة المعاهدة بجهة (جهات) الاتصال الوطنية [المادة 5(6)]' متبوعاً بمربعي لاختيار 'نعم' أو 'لا'. يختار العديد من الدول الأطراف 'نعم' إلا أنها في الواقع لم تقدم إلى أمانة معاهدة تجارة الأسلحة هوية جهة (جهات) الاتصال الوطنية ومعلومات الاتصال الخاصة بها. على الرغم من ضرورة الاحتفاظ بالمعلومات المتعلقة بما إذا كانت الدولة الطرف قد أخطرت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بجهة (جهات) الاتصال الوطنية الخاصة بها أم لا (طبقاً لالتزامها بالإخطار كما في المادة 5(6))، إلا أن نموذج إعداد التقارير يمكن أيضاً أن يسأل كل دولة طرف - تحقيقاً للفائدة: 'يرجى ذكر اسم جهة (جهات) الاتصال الوطنية الخاصة بك وتفاصيل الاتصال بها' مع ترك مساحة للاسم والمنصب والوزارة أو الإدارة الحكومية ذات الصلة، وعنوان البريد الإلكتروني ورقم (أرقام) الهاتف. سوف يمثل تضمين هذه المعلومات، من الناحية الفعلية، إخطاراً لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة بجهة (جهات) الاتصال الوطنية للدولة الطرف.

10. هناك أيضاً بعض مجالات نماذج إعداد التقارير التي يمكن أن تتعمق فيها الأسئلة إلى درجة أكبر - بناءً على نص المعاهدة - ولكنها لا تفعل: على سبيل المثال، يتضمن القسم 6 المتعلق بالسمرسة في نموذج إعداد التقارير الأولية العبارة: 'يتضمن نظام المراقبة الوطني تدابير تتيح، طبقاً للقوانين الوطنية، تنظيم السمرسة في مجال الأسلحة التقليدية' ولكنه لا يفصل ذلك أكثر بتوجيه سؤال محدد عما إذا كانت ضوابط السمرسة تتضمن التسجيل أو الترخيص الكتابي، ولا يسأل عن ذلك حتى ضمن المعلومات الطوعية، على الرغم من أن المعاهدة تنص تحديداً على هذين الخيارين باعتبارهما من التدابير الممكن استخدامها لتنظيم السمرسة.²

11. قد يكون من المفيد أيضاً أن تتضمن النماذج أسئلة تتعلق بأنواع المساعدة التي ترغب الدول في طلبها (أو تقديمها) في سياق تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. ومن المؤكد أن هذا سوف يساعد أمانة معاهدة تجارة الأسلحة في تحقيق دورها التي تنص عليه ولايتها والمتمثل في تيسير التوفيق بين عروض وطلبات المساعدة في مجال تنفيذ المعاهدة (المادة 18(ج)) ويمكن أن يساعد في عمل لجنة الاختيار التابعة للصندوق الاستئماني الطوعي والمشاورات والتي تجربها.

ملاحظات تتعلق بأداة تقديم التقارير عن طريق شبكة الإنترنت

12. إن تحويل كم كبير من العناصر إلى مرفقات في نموذج إعداد التقارير السنوية يجعل تلمس المستخدمين لطريقهم عبر الوثيقة في صورتها على شبكة الإنترنت، أمراً معقداً للغاية. وقد اختبرت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة بعض الحلول المبتكرة لتلك المشكلة

²المادة رقم 10 تنص على: 'جواز أن تشمل هذه التدابير/إلزام السماسرة بالتسجيل أو الحصول على إذن خطي قبل مباشرة السمرسة'.

باستخدام تكنولوجيا المعلومات – مثل وجود سلسلة من علامات التبويب التي تعمل بمثابة جدول المحتويات والتي يمكن للمستخدم أن يستخدمها للتنقل عبر الوثيقة. وعلى الرغم من ذلك، قد يكون من المفيد تبسيط نماذج إعداد التقارير السنوية من أجل إعادة توزيع المعلومات المدرجة في المرفقات لإزالة الحاجة لوجود مثل هذا العدد الكبير من المرفقات.

13. أدرجت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة 'ملاحظات إيضاحية' ضمن أداة تقديم التقارير حتى تكون هناك فقاعات معلوماتية تتضمن المعلومات من الملاحظة الإيضاحية ذات الصلة في الأماكن التي يُشار فيها إلى الملاحظة الإيضاحية. ولكن قائمة طويلة من الملاحظات الإيضاحية لا تزال تظهر في نهاية الوثيقة، ولم تشعر أمانة معاهدة تجارة الأسلحة أنها تمتلك المرونة الكافية لإزالة مرفق 'الملاحظات الإيضاحية' بأكمله نظراً لأن النماذج قد 'اعتمدت' بأكملها وأن مواعيتها لأغراض الاستخدام على شبكة الإنترنت لا يمكن أن يتم إلا بقدر محدود.

14. وبالمثل، سيكون من المفيد تضمين تعريفات سجل الأمم المتحدة التي تظهر في المرفق 1 في صورة فقاعات معلوماتية أو روابط تشعبية حيثما تظهر المصطلحات في التقرير. ولكن، سيظل علينا أن نقوم بتضمين المرفق (ربما) لتمثيل النموذج بدقة، على الصورة التي اعتمد عليها.

15. وفي الموجز، هناك بعض عناصر النماذج – وبخاصة التقرير السنوي – التي تتسم بالتعقيد وليست 'صديقة للمستخدم' في سياق تقرير يقدم من خلال شبكة الإنترنت. ويمكن زيادة بساطة النماذج ووضوحها ومن الممكن إصدار نسخة أكثر صداقة للمستخدم.

الخلاصة

16. تهدف هذه الورقة إلى تقديم نظرة عامة أولية على بعض التحديات التي لاحظتها أمانة معاهدة تجارة الأسلحة فيما يتعلق بالإصدارات الحالية من نماذج إعداد التقارير الطوعية. وإذا كانت الدول الأطراف مهتمة بالمضي قدماً في هذه القضية، فإن أمانة معاهدة تجارة الأسلحة تقترح أن تقدم قائمة مفصلة بالتعديلات المقترحة إلى السلسلة الثانية من اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة التي تعقد في نيسان/إبريل 2020.

17. وترد النقاط التالية كغذاء للفكر لكي تضعها الدول الأطراف في اعتبارها أثناء مناقشتها لنماذج إعداد التقارير:

- أ. إذا تم تعديل نماذج إعداد التقارير (وحيثما يتم ذلك)، فماذا سيعني ذلك بالنسبة للدول الأطراف التي قدمت بالفعل تقاريرها الأولية (على وجه الخصوص)؟
- ب. وهناك اعتبار آخر في سياق المناقشات بشأن إمكانية تكوين قاعدة بيانات يمكن البحث فيها أو توليد ملخصات إحصائية من تقارير معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل وهو أن الدول الأطراف ستكون في حاجة إلى إدخال بيانات متوافقة لتمكين هذه الوظيفة. يتيح النظام الحالي للدول الأطراف تقديم التقارير بشأن الصادرات والواردات المصرح بها أو الفعلية (طبقاً لنص المادة 13(3)) والإبلاغ عن عدد من العناصر أو القيم (طبقاً لنموذج إعداد التقارير السنوية). وسيكون من الصعب تحليل الاتجاهات وتقديم كمية عمليات النقل السنوية المبلغ عنها إذا لم تقدم الدول الأطراف نفس نوع المعلومات في جميع تقاريرها السنوية.
- ج. هل هناك مجال لتعديل نماذج إعداد التقارير لكي تأخذ في الاعتبار بعض التقدم المحرز في مختلف أفرقة العمل؟ على سبيل المثال، عقدت الدول الآن مناقشات مفصلة بشأن شهادة الاستخدام/المستخدم النهائي في سياق الفريق العامل الفرعي المعني بالمادة 11 (تحويل الوجهة). واتفقت الدول الأطراف على قائمة بالعناصر الأساسية والاختيارية لتضمينها في شهادة الاستخدام/المستخدم النهائي كجزء من تقرير رئيس الفريق العامل المعني بالتنفيذ الفعال للمعاهدة المقدم إلى المؤتمر الرابع للدول الأطراف. ويمكن أن تنظر الدول الأطراف في تعديل نماذج إعداد التقارير الأولية وتوسعتها لكي تطلب (كمعلومات طوعية) ما إذا كانت الدول الأطراف تلنزم بقائمة العناصر الواردة في شهادة الاستخدام/المستخدم النهائي الخاصة بها. وهناك أيضاً بعض الأسئلة الإضافية التي يمكن توجيهها، والتي يمكن أن تساعد إجاباتها على إثراء عمل الأفرقة العاملة التابعة لمعاهدة تجارة الأسلحة. ويمكن أن تتضمن هذه الأسئلة، على سبيل المثال، أسئلة مثل 'ما هو تفسيرك لعبارة 'الخطر الغالب' الواردة في المادة 7؟'
